شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

تقويم إدارة المحميات الطبيعية ومدى فاعليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

رسالة مقدمة من الطالب

محمد أحمد يوسف أحمد

بكالوريوس تجارة ـ كلية التجارة ـ جامعة القاهرة ـ ٢٠٠٤

ماجستير في العلوم البيئية .

كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية ـ جامعة عين شمس ـ ٢٠١٣

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية ـ جامعة عين شمس

٢٠٢١

صفحة الموافقة علي الرسالة

تقويم إدارة المحميات الطبيعية ومدى فاعليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

رسالة مقدمة من الطالب

محمد أحمد يوسف أحمد

بكالوريوس تجارة ـ كلية التجارة ـ جامعة القاهرة ـ ٢٠٠٤

ماجستير في العلوم البيئية ـ كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية ـ جامعة عين شمس ـ ٢٠١٣

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع:

١ – ا.د/ممدوح عبد العزيز رفاعي

أستاذ إدارة الأعمال ــ كلية التجارة – جامعة عين شمس

٢ – ا.د/عبد الجليل عبد الحميد هويدي

أستاذ الجيولوجيا ــ كلية العلوم – جامعة الأزهر
عضو اللجنة العليا الفنية للمحميات الطبيعية بجهاز شئون البيئة

٣ – ا.د/حسني حسن محمد مهران

أستاذ الاقتصاد وعميد كلية التجارة سابقًا – جامعة بنها

٢٠٢١

تقويم إدارة المحميات الطبيعية ومدى فاعليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

رسالة مقدمة من الطالب/ محمد أحمد يوسف أحمد

بكالوريوس تجارة ـ كلية التجارة ـ جامعة القاهرة ـ ٢٠٠٤

ماجستير في العلوم البيئية ـ كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية ـ جامعة عين شمس ـ ٢٠١٣

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية ـ جامعة عين شمس

تحت إشراف :

١ – أ.د/ممدوح عبد العزيز رفاعي

أستاذ إدارة الأعمال ـ كلية التجارة ـ جامعة عين شمس

٢- أ.د/مصطفى مرتضي علي

أستاذ علم الاجتماع وعميد كلية الآداب ـ جامعة عين شمس

٣- د./كريم مصطفى جوهر

مدرس الاقتصاد ـ كلية التجارة ـ جامعة عين شمس

٤- د./خالد علام محمد حرحش

مدير مشروع تحديث الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي

قطاع حماية البيئة ـ جهاز شئون البيئة.

ختم الإجـازة :

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠٢١

موافقة مجلس الكلية / /٢٠٢١ موافقة الجامعة / /٢٠٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ
مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾

صدق الله العظيم
(سورة النساء: الآية ١١٣)

إهـــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صدق الله العظيم

(سورة التوبة الآية 105)

إلى نبع الحنان ورمز الأمان، إلى النور الهادئ في وحشة الأيام، إليك أمي أهدي هذه الرسالة، جزاك الله خيرًا، وأمد في عمرك بالصالحات، فأنتِ زهرة الحياة ونورها.

إلى منبت الخير والتضحية والإيثار، إلى من عاني المشاق، وكافح من أجلنا، إليك والدي الحبيب أهدي هذه الرسالة ، وأطال الله في عمرك ورزقك الصحة والعافية.

إلى رياحين حياتي في الشدة والرخاء إخوتي، بارك الله فيهم وحفظهم وذريتهم.

إلى زوجتي وأزهار حياتي عمر ورضوى، حفظهما الله وبارك فيهما.

إلى كل من وقف بجانبي وعلمني في مختلف مراحل حياتي.

إلى **الأخ والصديق الدكتور/ خالد عـــلام**

إلى **كل من مد قدم لي معروفًا ومد لي يد العون في مختلف مراحل حياتي**.

شكر وعرفــان

أشكر الله – سبحانه وتعالى – على كريم عطائه وعظيم منحه، وأحمده حمدًا كثيرًا مباركًا على توفيقي في الانتهاء من هذه الدراسة وأصلي وأُسلم على سيد الخلق سيدنا محمد (صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم)

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى العالم الجليل **الأستاذ الدكتور/ ممدوح عبدالعزيز رفاعى** أستاذ إدارة الأعمال بكلية التجارة بجامعة عين شمس، وذلك لتكرم سيادته بالإشراف على هذه الدراسة، وعلى ما منحه لي من علم وتوجيهات مستمرة، وعلى صبره الواسع، وحثه الدائم على إخراج هذه الدراسة في أفضل صورها فلسيادته مني خالص الشكر والتقدير والدعاء بالصحة والتوفيق، وجزاه الله عني وعن كل الباحثين خير الجزاء. كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى العالم الجليل **الأستاذ الدكتور/ مصطفى مرتضى** أستاذ علم الاجتماع وعميد كلية الآداب بجامعة عين شمس **والسيد الدكتور/ كريم مصطفى جوهر** مدرس الاقتصاد بكلية التجارة بجامعة عين شمس **والسيد الدكتور/ خالد علام حرحش** خبير المحميات الطبيعية والتنوع البيولوجي ومستشار الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة على تفضلهم بالمشاركة في الإشراف على هذه الدراسة.

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان بالجميل إلى العالم الجليل **الأستاذ الدكتور/عبدالجليل عبدالحميد هويدى**، أستاذ الجيولوجيا المتفرغ بكلية العلوم بجامعة الأزهر وعضو اللجنة العليا الفنية للمحميات الطبيعية بجهاز شئون البيئة، والعالم الجليل **الأستاذ الدكتور/ حسنى حسن محمد مهران** أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة بجامعة بنها وعميد كلية التجارة سابقًا، على تفضل سيادتهما وتشريفهما لي بقبول المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على هذه الدراسة؛ ممَّا يُعد إثراءً للمناقشة مقامًا، وللدراسة قيمة وفخرًا لي دومًا فلسيادتيهما مني كل الشكر والتقدير.

كما أتقدم إلى أعضاء هيئة التدريس والأجهزة المعاونة بكلية الدراسات العليا والبحوث البيئية على سعيهم المستمر في خدمة العلم.و يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى أصدقائي وزملائي الأعزاء باحثي ومتخصصي المحميات الطبيعية بمصر على تعاونهم البناء في الارتقاء بهذه الدراسة.

ولا يسعني هنا إلا أن أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى من رافقوني وكانوا لي دومًا عونًا في رحلة العلم، وشاركوني همومي، ومنحوني صبرًا، وأخص بالذكر منهم (**دكتور/ خالد علام حرحش**، **ودكتور/ عيد رشاد** مدرس الاقتصاد بجامعة عين شمس)

ولا يكون الشكر كافيًا في الوفاء لأمي وأبي وإخوتي وأسرتي الصغيرة.

ولكل من فاتني أن أذكره في تلك السطور، وقدم لي يد العون، عذرًا فهو في القلب...شكرًا لكم جميعًا.

المُستخلـــص

تُعد المحميات الطبيعية أداة ضرورية للحفاظ على التنوع البيولوجي؛ حيث تُمثل حجر الزاوية لجميع إستراتيجيات الحفظ الوطنية والدولية وتساهم بشكل كبير في الحفاظ على النظم البيئية الطبيعية، فضلًا عن أنها تعمل بمنزلة ملاجئ للكائنات الحية، وتلعب دورًا رئيسًا في الحفاظ على العمليات البيئية، كما تمثل مرجعًا على أساسه يتم فهم التدخلات البشرية مع الطبيعة، بالإضافة إلى أنها الأمل الوحيد لوقف انقراض العديد من الكائنات الحية المهددة بالانقراض، وبالتالي المساهمة في تحقيق التوازن البيئي، والتنمية المستدامة تباعًا.

كما تعد المحميات الطبيعية أحد الأدوات الرئيسة المُكملة للتدابير الرامية إلى تحقيق أهداف الحفظ والاستعمال المستدام لعناصر التنوع البيولوجي خارجها، ويحتوي العديد منها على سمات رئيسة لتاريخ الأرض، بينما يوثق بعضها التفاعل الدقيق بين النشاط البشري والطبيعة.

وقد لجأ العالم إلى إنشاء المحميات الطبيعية؛ للحفاظ على الموارد الطبيعية ومكونات التنوع البيولوجي الذي بات الحفاظ عليه أمرًا حتميًا، وارتبط بشكلٍ مصيري ببقاء الحياة البشرية وضمان رفاهيتها؛ لما يشمله من أنواع نباتية وحيوانية وأصول وراثية، فضلًا عن الخدمات والمنافع الأخرى التي يقدمها، متمثلة في الإمداد بالغذاء والوقود، كما تلعب تلك المحميات دورًا مهمًا في تخفيف حدة الكوارث البيئية، والمساهمة في الإبقاء على الموارد الجينية، وقد حثت بعض الاتفاقيات الدولية ومن أهمها اتفاقية التنوع البيولوجي لعام ١٩٩٢م؛ قيام الدول الأطراف بإنشاء المحميات الطبيعية، كما أرست مبادئ لانتقاء تلك المحميات، ووضعت بعض السياسات الخاصة بإدارتها.

وتشير معظم التعريفات المستخدمة على المستوى الوطني إلى أن المحمية الطبيعية عبارة عن مساحة من الأرض أو المياه الساحلية أو الداخلية محددة جغرافيًا بوضوح، وتتميز بما تضمه من كائنات حية؛ نباتات أو حيوانات أو أسماك أو ظواهر طبيعية ذات قيمة ثقافية أو علمية أو سياحية أو جمالية.

بينما تشير التعريفات الدولية ومن بينها تعريف الاتحاد الدولي لصون الطبيعي (IUCN) على أن المحمية الطبيعية "هي أي منطقة فضاء محددة جغرافيًا بوضوح، ومعترف بها ومخصصة، ومدارة من خلال وسائل قانونية أو غيرها من الوسائل الفعالة الأخرى، بهدف الصون والحفاظ على الطبيعة على المدى الطويل، وما يرتبط بها من خدمات للنظم البيئية والقيم الثقافية".

وبالرغم من الأهمية البيئية للمحميات الطبيعية إلا أنها تحظى بأهمية اقتصادية واجتماعية فائقة؛ حيث تعتبر أحد آليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لما توفره من فرص عمل، ولما تتمتع

بـه مـن منـاظر طبيعيـة خلابـة جعلتهـا أحـد أهـم مظـاهر الجـذب السـياحي علـى المسـتويين المحلـي والعالمي، وبالتالي تُعد المحميات الطبيعية أحد مصادر الدخل القومي؛ نظرًا لما تقدمه من خدمات ومنافع بيئية واقتصادية واجتماعية، الأمر الذي يجعلها أحد أهم ركائز الاقتصاد القومي، وأحد أهم دعائم التنمية المستدامة.

ويوجد في مصر ثلاثون محمية طبيعية منتشرة عبر أنحاء الجمهورية، وتمثل مساحة هذه المحميات حاليًا ١٣,٤% تقريبًا من مساحة مصر، ومن المقرر زيادة مساحتها لتصل إلى ٢٠% تقريبًا، وفقًا لخطة الحكومة المصرية المتضمنة إعلان محميات مستقبلية، وزيادة عدد المحميات الطبيعية لتصبح ٤٤ محمية، إلا أنه على الرغم من ذلك تواجه تلك المحميات عددًا من التحديات التي تضعف من كفاءة إداراتها، وتحد من فاعليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن القول بأن مشكلة تلك المحميات تتمثل في وجود العديد من التحديات التي تواجه إدارتها، وتضعف من كفاءة إدارتها، ويتم التعامل مع هذه التحديات من خلال أدوات وسياسات أقل ملاءمة، مما أدى إلى زيادة الضغوط والتهديدات التي تواجه تلك المحميات، وانخفاض كفاءة إدارتها؛ الأمر الذي أثر على فاعليتها الاقتصادية والاجتماعية.

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على الملامح العامة للمحميات الطبيعية، وأهميتها البيئية والاقتصادية والاجتماعية، بجانب عرض الوضع الراهن وأهم المشاكل التي تواجه المحميات الطبيعية بمصر، كما قامت الدراسة على عدد من الفروض المهمة، واكتسبت أهميتها نتيجة بعض الاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية؛ حيث تعتبر المحميات أحد دعائم التنمية المستدامة.

وقد توصلت الدارسة إلى عدد من النتائج المهمة المرتبطة بالمحميات الطبيعية بمصر، من أهمها وجود تأثير جوهري للأبعاد الخاصة بإدارة المحميات الطبيعية بمصر على فاعليتها الاقتصادية والاجتماعية، مثل الضغوط والتهديدات والفجوة المعلوماتية، وكفاءة البنية التحتية، وبرامج الرصد والحماية، والبحث والمراقبة، وجودة التخطيط، والآليات القانونية، والترسيم الحالي للمحميات ومساحتها، وبرامج التمويل، وجودة الحياة الوظيفية والآليات القانونية، وكذا آليات المشاركة العامة، وطرق وأساليب ممارسة الأنشطة الاقتصادية، القيم الاقتصادية لخدمات النظم البيئية، والخدمات الأخرى التي توفرها المحميات، وعدم معلومية القيم الاقتصادية لخدمات النظم البيئية، والخدمات الأخرى بالمحميات. وقد تم مناقشة نتائج الدراسة مع بعض الأخصائيين والباحثين والخبراء بالمحميات الطبيعية؛ من أجل صياغة توصيات محددة وقابلة للتطبيق في ضوء تلك النتائج.

وفي ضوء ما سبق، تم طرح عدد من التوصيات المهمة التي من شأنها تقويم إدارة تلك المحميات، وتحسين فاعليتها الاقتصادية والاجتماعية.

الملخص العربى

المقدمة:

إن العالم قد اتجه إلى إنشاء المحميات الطبيعية كأحد وسائل التخفيف من أثر سوء استعمال الإنسان للموارد الطبيعية؛ الأمر الذي تسبب في انقراض العديد من أنواع النباتات والحيوانات، ونفاد بعض مصادر الطاقة، لذا جاء إنشاء المحميات الطبيعية لحماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف والنفاد وكافة أشكال الاستخدام غير المستدام، فضلًا عن أن إعلان هذه المحميات جاء وفقًا لضوابط مُحددة تكفل الاستخدام المستدام لتلك الموارد، من أجل أن تستمر في العطاء بشكل موصول؛ الأمر الذي يدعم الحفاظ على الثروات الطبيعية في نهج متوازن بين إشباع رغبات الأجيال الحالية والحفاظ على حق الأجيال القادمة، وهو ما يدعم مفهوم التنمية المستدامة.

ولقد اتجهت دول العالم إلى سياسة إنشاء المحميات الطبيعية بأنواعها المختلفة كأحد أهم وسائل الحفاظ على ما يعرف بالتنوع البيولوجي والذي بات الحفاظ عليه مرتبطًا بشكلٍ مصيري ببقاء الحياة البشرية وضمان رفاهيتها؛ حيث يمثل إطار الحياة على كوكب الأرض لما يشمله من أنواع نباتية وحيوانية وأصول وراثية، فضلًا عن السلع والخدمات التي يوفرها، متمثلة في الإمداد بالغذاء والوقود، بجانب دوره في تخفيف حدة الكوارث البيئية، والمساهمة في الإبقاء على الموارد الجينية من سلالات نباتية وحيوانية ومنتجات أخرى.

وعرفت الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي "التنوع البيولوجي"بالتباين والتنوع بين كافة أشكال الحياة المختلفة على وجه الأرض، والذي يتضمن التنوع الموجود بالنظم البيئية (الإيكولوجية) الأرضية والبحرية والمائية، وكذلك التنوع الموجود بين الكائنات الحية، والتي تكون جزءًا من تلك النظم البيئية، كما يشمل التنوع الموجود بالمحتوى الجيني لنفس النوع أو السلالة من الكائن الحي" وغالبًا ما يُفهم مصطلح التنوع البيولوجي بأنه التنوع الكبير في النباتات والحيوانات والكائنات الحية الدقيقة فقط، في حين أن أحد مكونات التنوع البيولوجي الأخرى هو تنوع النظم البيئية مثل الصحاري والغابات، والأراضي الرطبة والجبال، والبحيرات والأنهار، والمناظر الطبيعية الزراعية، كما أن أحد مكونات التنوع البيولوجي المجهولة والمهمشة أيضًا (التنوع والاختلافات الجينية داخل كل نوع) كائن مثل أنواع المحاصيل وسلالات الماشية.

وتعتبر المحميات الطبيعة خط الدفاع الرئيس للحفاظ على التنوع البيولوجي ومواجهة خطر تدهور عناصره وانقراضه، ويتم في كل دولة اختيار شبكة من المحميات الطبيعية تمثل كافة البيئات الموجودة، فإذا ضاعت الأنواع خارجها يبقى بعضها محفوظًا بداخلها؛ لذا فإن تلك المحميات تم إنشاؤها بغرض حماية التراث الطبيعي بكل أشكاله.

وتشير معظم التعريفات الخاصة بالمحمية الطبيعية إلى أنها قطعة من الأرض أو الماء تتميز بخصائص بيولوجية وبيئية، وتراث ثقافي وجيولوجي مميز، وتتعرض للأخطار من قبل الإنسان؛ الأمر الذي من شأنه أن تنشأ المحميات الطبيعية.

وحثت العديد من الاتفاقيات الدولية الدول الأطراف على صون الموارد النباتية والحيوانية والاستخدام المستدام لها لتلبية الاحتياجات الحالية مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، حيث تنص العديد من الاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقية التنوع البيولوجي لعام ١٩٩٢م، على أن تقوم الدول الأطراف بإنشاء المحميات الطبيعية، ووضع المبادئ التوجيهية لانتقائها، والآليات الخاصة بإدارتها، بجانب وضع قواعد تنظيمية تكفل صون عناصر التنوع البيولوجي بها.

وتزخر المنطقة العربية بشكل عام ومصر بشكل خاص بوجود العديد من المحميات الطبيعية التي تضم حزمة متنوعة من عناصر التنوع البيولوجي، بما في ذلك الأنواع النباتية والحيوانية، والنظم البيئية والبرمائية ذات الأهمية في شتى مجالات الحياة، حيث يعتمد الإنسان اعتمادًا جذريًّا على منتجات وخدمات النظام الإيكولوجي كتوافر المياه العذبة والغذاء ومصادر الوقود، ومن ناحية أخرى تساهم الأنواع البرية والجينات داخل المحميات الطبيعية مساهمات كبيرة في تطور الزراعة والطب والصناعة؛ مما يعزز من الدور الاقتصادي والاجتماعي لتلك المحميات.

يوجد بمصر ٣٠ محمية طبيعية منتشرة عبر أنحاء الجمهورية، ترتكز فكرة إدارتها على إعلان أجزاء من البيئات البرية (الأرضية) والمائية (البحرية) المختلفة؛ لتكون بمنزلة مواقع طبيعية خاصة قد يحظر فيها نشاط الإنسان أو ينظم بشكل ملائم بما لا يؤدي إلى استنزاف مواردها أو تدميرها أو تلويثها.

يمكن القول إنَّ المحميات الطبيعية تُعد أحد أهم الأدوات البيئية والاقتصادية والاجتماعية؛ لما تمتلكه من مقومات جذب سياحي بيئي، ومناظر طبيعية خلابة، وقيمة علمية جعلتها قبلة للعديد من الدارسين والزائرين المحليين والدوليين.

مشكلة الدراسة:

لا شك أن المحميات الطبيعية بمصر تستحوذ على اهتمام كبير وخصوصًا من المعنيين بالقضايا البيئية وغيرهم من متخذي القرارات الاقتصادية والبيئية، بسبب أهميتها البيئية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة دورها الحيوي في الحفاظ على التنوع البيولوجي، والحد من الآثار السلبية للتغيرات المناخية، بجانب دورها الاقتصادي ومساهمتها في الدخل القومي لمصر. وعلى الرغم من إعلان المحميات الطبيعية في مصر بهدف المحافظة على عناصر التنوع البيولوجي وتحقيق إدارة مستدامة

للموارد الطبيعية، وتحقيق توازن بيئي، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أن معظم المحميات تواجه العديد من التحديات – التي تضعف من كفاءة إدارتها – وتحد من فاعليتها الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في أن هناك العديد من أوجه القصور في إدارة المحميات الطبيعية بمصر، يتم التعامل معها من خلال أدوات وسياسات أقل ملاءمة؛ مما أدى إلى انخفاض كفاءة إدارتها، وتدني دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي تطلب تقييم وتقويم تلك الإدارة لتحسين فاعليتها الاقتصادية والاجتماعية.

أهداف الدراسة :

من خلال تحديد المشكلة فإن الدراسة الحالية تسعى إلى تقويم إدارة المحميات الطبيعية بمصر، ومدى فاعليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الآتي :

١- التعرف على الملامح العامة للمحميات الطبيعية وأهميتها البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

٢- عرض الوضع الراهن وأهم المشاكل الخاصة بالمحميات الطبيعية في مصر.

٣- تقييم إدارة المحميات الطبيعية بمصر وفاعليتها الاقتصادية والاجتماعية.

٤- عرض آليات مقترحة لتقويم إدارة المحميات الطبيعية بمصر وتحسين فاعليتها الاقتصادية والاجتماعية.

فروض الدراسة :

تم صياغة فرض الدراسة الرئيس على أنه "لا يوجد تأثير جوهري لتقويم إدارة المحميات الطبيعية بمصر على كفاءة إدارتها وفاعليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، ويتفرع من هذا الفرض العديد من الفروض الفرعية على النحو الآتي :

- الفرض الفرعي الأول: "لا يوجد تأثير جوهري للأهمية البيولوجية للمحميات الطبيعية بمصر على فاعليتها الاقتصادية والاجتماعية".
- الفرض الفرعي الثاني: "لا يوجد تأثير جوهري للضغوط والتهديدات التي تواجه المحميات الطبيعية بمصر على كفاءة إدارتها وفاعليتها الاقتصادية والاجتماعية".
- الفرض الفرعي الثالث: "لا يوجد تأثير جوهري للفجوة المعلوماتية بالمحميات الطبيعية بمصر على كفاءة إدارتها وفاعليتها الاقتصادية والاجتماعية."
- الفرض الفرعي الرابع: "لا يوجد تأثير جوهري لكفاءة برامج الرصد والحماية بالمحميات الطبيعية بمصر على كفاءة إدارتها وفاعليتها الاقتصادية والاجتماعية."
- الفرض الفرعي الخامس: "لا يوجد تأثير جوهري لجودة التخطيط بالمحميات الطبيعية بمصر على كفاءة إدارتها وفاعليتها الاقتصادية والاجتماعية".

- الفرض الفرعي السادس: "لا يوجد تأثير جوهري لترسيم حدود المحميات الطبيعية الحالي بمصر على كفاءة إدارتها وفاعليتها الاقتصادية والاجتماعية".
- الفرض الفرعي السابع: "لا يوجد تأثير جوهري للمساحة الشاسعة لبعض المحميات الطبيعية بمصر على كفاءة إدارتها وفاعليتها الاقتصادية والاجتماعية".
- الفرض الفرعي الثامن: "لا يوجد تأثير جوهري لكفاءة البنية التحتية بالمحميات الطبيعية بمصر على كفاءة إدارتها وفاعليتها الاقتصادية والاجتماعية".
- الفرض الفرعي التاسع: "لا يوجد تأثير جوهري لجودة البحث والمراقبة داخل المحميات الطبيعية بمصر على كفاءة إدارتها وفاعليتها الاقتصادية والاجتماعية".
- الفرض الفرعي العاشر: " لا يوجد تأثير جوهري لكفاءة برامج إنفاذ القانون بالمحميات الطبيعية بمصر على كفاءة إدارتها وفاعليتها الاقتصادية والاجتماعية ".
- الفرض الفرعي الحادي عشر: "لا يوجد تأثير جوهري لجودة الآليات القانونية الحالية الخاصة بالمحميات الطبيعية بمصر على كفاءة إدارتها وفاعليتها الاقتصادية والاجتماعية".
- الفرض الفرعي الثاني عشر: "لا يوجد تأثير جوهري لجودة إدارة الموارد البشرية وجودة الحياة الوظيفية بالمحميات الطبيعية بمصر على كفاءة إدارتها وفاعليتها الاقتصادية والاجتماعية".
- الفرض الفرعي الثالث عشر: "لا يوجد تأثير جوهري لكفاءة برامج تمويل المحميات الطبيعية بمصر على كفاءة إدارتها وفاعليتها الاقتصادية والاجتماعية".
- الفرض الفرعي الرابع العاشر: "لا يوجد تأثير جوهري لجودة المشاركة العامة في إدارة المحميات الطبيعية بمصر على كفاءة إدارتها وفاعليتها الاقتصادية والاجتماعية".
- الفرض الفرعي الخامس عشر: "لا يوجد تأثير جوهري لآليات ممارسة الأنشطة الاقتصادية الحالية بالمحميات الطبيعية بمصر على كفاءة إدارتها وفاعليتها الاقتصادية والاجتماعية".
- الفرض الفرعي السادس عشر: "لا يوجد تأثير جوهري لخدمات ومنافع النظم البيئية بالمحميات الطبيعية بمصر والخدمات والمنافع الأخرى التي توفرها تلك المحميات على كفاءة إدارتها وفاعليتها الاقتصادية والاجتماعية".
- الفرض الفرعي السابع عشر: "لا يوجد تأثير جوهري لمعلومية أو عدم معلومية القيم الاقتصادية والاجتماعية لخدمات النظم البيئية، والخدمات والمنافع الأخرى التي توفرها المحميات الطبيعية بمصر على كفاءة إدارتها وفاعليتها الاقتصادية والاجتماعية."
- الفرض الثامن عشر:"لا يوجد تأثير جوهري لتقييم إدارة المحميات الطبيعية بمصر على تقويم إدارتها وتحسين فاعليتها الاقتصادية والاجتماعية".